طه حسين المتجدّد

حسن مدن

مهما قرأنا لطه حسين أو عنه، سنظلّ نكتشف فيه في كلّ مرة جديداً. لا نظنّ أنّ مفكّراً عربياً موسوعياً مثله قدّم ما قدّمه من مساهمة من أجل تحرير العقل العربي في العصر الحديث، وما من مفكّر مثله كرّس جهده المعرفي في صوغ مشروع نهضوي لمصر، وبالنتيجة للعالم العربي، قائم على العلم والمعرفة وقيم العقلانية والتنوير والحداثة، وما من مثقفٍ يضاهيه في الإمساك بمناحي الثقافة العربية والأجنبية، فهو الأزهري الذي درس التراث بعُمق وجدّية وتبحّر فيه، وهو الدكتور من الجامعات الفرنسية، فحقّقت له مثاقفتُه سعةً في الأفق. فكر طه حسين من الاتساع والغنى والتعدّد بحيث إنّه يحتمل قراءاتٍ مختلفة. كتب بلغة تبدو في الظاهر بسيطة، لكن هذه البساطة تنطوي على عمق المحتوى وغناه، إنّها بالضبط تلك اللغة التي نسمّيها «السهل الممتنع». الأفكار الكبرى عن التحديث ومقوّمات النهضة وشروط التطور مطروحة في مؤلفات طه حسين، وهي أفكار تثير اليوم جدلاً حولها لا يقلّ عمّا أثارته في حينها، ليس فقط لأنّ الوضع العربي أسوأ مما كان عليه يوم كتب طه حسين مؤلّفاته المهمّة فحسب، ولكن لأن أفكاره ليست من النوع الذي يتقادم أو يشيخ، لأنها بطبيعتها أفكار متجدّدة. نقول هذا لنشير إلى نمط من المكتابات متداولة اليوم، فتُغاليا بلغةٍ عسيرة الهضم، تنطوي على اشتقاقاتٍ مبهمةٍ ومصطلحاتٍ مصكوكة بافتعالٍ وقسر، خصوصاً حين يجري تحويل المنطق الداخلي للغات الأجنبية إلى سياقنا اللغوي العربي المختلف، كلما عُدنا إلى طه حسين لم نجد فيه فقط ما يُعلّمنا، على ما سبق لنا أن تعلّمناه منه، بل ما يفاجئنا أيضاً. الظاهر من «بروفايل» الرجل كونه أديباً، لا بل استحقّ أن يطلق عليه لقب عميد الأدب العربي. والظاهر من هذا «البروفايل» أيضاً أنّه كان تربوياً، أستاذاً في الجامعة وعميداً لكلية الآداب ووزيراً للمعارف. وفي هذا وذاك، أي في الأدب وفي التربية والتعليم، كان الرجل صاحب رؤية ومنهج، فالأدب عنده لا يستقيم دون الحرية، «الأدب لا قيمة له إذا فقد الحرية»، والقول قوله. والتعليم عنده حقٌّ للمواطن على الدولة أن تتكفل بضمانه له: «إنّ العلم كالماء والهواء. يجب أن يكون متاحاً لكل أفراد الشعب». قبل أن يضيف هذه الإضافة المهمّة: «لا يمكن أن تقوم ديمقراطية حقيقيّة من دون أن يتعلّم الشعب».

نستعيد هنا حكاية الشبّان الثلاثة الذين قصدوا طه حسين في بيته، في أربعينيات القرن العشرين، ليستأنسوا بفكره، ويستمعوا إليه، على جري ما يفعله الشبّان عادةً تجاه من يعدّونهم أساتذة لهم في المعرفة. وسيصبح الشبان الثلاثة فيما بعد من أعمدة الثقافة وقاماتها في مصر: مصطفى سويف عالم النفس المثقف الهائم بعلم الجمال، ويوسف الشاروني الذي شكّل أدبه فتحاً جديداً في القصة القصيرة في مصر والعالم العربي، وأخيراً الناقد والمفكر محمود أمين العالم الذي روى هذه الحكاية. كانت ترين على مصر في تلك الفترة موجةً سوداء من التعصّب الديني الضيق، وكان طه حسين، ببصيرته النافذة، يستشعر مخاطر ذلك على الثقافة والحرية في البلاد، وسرّه أنّ الشبان الثلاثة الشغوفين بالمعرفة يستشعرون مثله مخاطر ذلك، ويدركون أنّ مستقبل مصر هو في قيم التنوير وحرية الفكر والتعبير والبناء الديمقراطي. لكن ذلك لم يمنعه من سؤالهم عما هم فاعلون لمواجهة تلك الموجة من التعصّب، وبعد أن سمع منهم الجواب، قال ما معناه: خسئْ أن يكون لكم هذا الموقف، ولكنّكم لا تملكون أساليب التغيير العملي الذي إليه تتطلّعون. لم تكن تلك كلمة عابرة من طه حسين؛ فالرجل يُدرك أنّ وعي النخبة وحده ليس كافياً، إن لم يقترن بالعمل من أجل تعميمه ونشره، حتى يكون المجتمع مُحصّناً بوجه احتمالات الردّات إلى الوراء، وهو ما نحن شهود عليه اليوم، وليس عصيّاً على الواحد منا رؤية الفارق بين الزمن الذي عاشه طه حسين ووضع فيه ما وضع من مؤلفاتٍ وزمننا الراهن، حيث تجليات الردّة الفكرية نراها على غير صعيد. صحيحٌ أنّ أسباب ذلك موضوعية، في المقام الأول، عائدة إلى ما شهدته مجتمعاتنا من تحوّلات أعادتنا إلى الوراء ولم تقدنا إلى الأمام، ولكن النخب الثقافية تتحمّل قدراً غير قليل من المسؤولية عن ذلك.

نعم خُدعنا؟

محمد أبو رمان

أغلبية سكّان قطاع غزّة نازحون بلا مأوى حقيقي، ولا أمن، ولا سماح بالمساعدات الإنسانية البسيطة، وثمة قصفٌ كل لحظة على مرأى من العالم ومسمعه، يؤدّي إلى قتل الأطفال النيام والنساء، والمدنيين العزّل. لو كان الفلسطينيون في غزّة حيوانات لتعاطف معهم المتحضّر بصورة أفضل. صحيحٌ أن هنالك حركة احتجاج في جامعاتٍ أوروبية وأميركية لشبابٍ يحاولون كسر جدران الثقافة المهيمنة على المجتمع، وتتحكّم بها وسائل الاتصال المرتبطة بأجنداتٍ سياسية، وسقوف حرية تنتهي عند حدود معينة غير معلنة في العادة. وصحيح أنّ مظاهرات ومسيرات خرجت في عديد من المجتمعات الأوروبية، لكن ردود الفعل الغربية لا تزال دون مستوى الجرائم والمجازر بكثير، ومقارنة بسيطة بما حدث في أوكرانيا كفيلةٌ بكشف حجم الفرق في النظر إلى العرب والمسلمين من جهة، وإلى الغرب المسيحي من جهةٍ أخرى. ما الجديد في هذا الكلام؟ ألم نكتبه ونقله في بداية حرب الإبادة هذه؟ صحيح، لكن من المهم أن نفكّر بصورة مختلفة في اليوم التالي للحرب، على أكثر من صعيد، ومن ذلك الدروس التاريخية والنفسية الكبرى المستفادة مما يحدُث، وحكم تأثير هذه الدروس في المستقبل على علاقتنا، نحن العرب والمسلمين، وما نجم، مبدئياً، عن التعاطي الأميركي والغربي عموماً (بالطبع، باستثناء الحكومات التي وقفت بصورة حضارية حقيقية مع الشعب الفلسطيني، كإسبانيا وبليجيكا وإيرلندا وغيرها) من «كفر» نسبة كبيرة من الشباب العربي والمسلم بالادّعاءات الغربية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمبادئ العالمية التي لا تتجزّأ، تبيّن أنّ ذلك كلّه هراء، وليس حقيقياً، عندما يتجاوز السؤال الأخلاقي - الحقوقي تخوم الحضارة الغربية، ليس بمعناها الواسع، بل حتى بالمعنيين، العرقي والديني.

من الطبيعي أن يكون هذا موقف غالبية جيل الشباب، فما يراه من جنون القوة الصهيونية وصمت العالم وتواطئه لا يكاد يصدّقه عقل. ولكن إذا تجاوزنا الشباب إلى النخب المثقفة والناشطين المدنيين والسياسيين والقوى التي طالما كانت تؤمّل بالوصول إلى الديمقراطية وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان في بلادنا، ظل وصلت إلى قناعة شبيهة بعد الحرب على غزّة التي تزيل أيّ أوهام من العقول بوجود أجندة حقيقية للغرب، بخاصة الولايات المتحدة، بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرّيات العامة في عالمنا العربي والإسلامي؟

وإذا كانت هنالك فرضية (لها وجاهة) بأنّ الأمور تختلف عندما تصل إلى الموضوع الصهيوني، بسبب التأثير والنفوذ الصهيوني في الغرب، فإنّ هذه الفرضية نفسها، في ظنّي، قاصرة عن تفسير الموقف الغربي عموماً. فالصهيونية ليست بهذا الحجم الهائل من التأثير. وربما ما يجب أن نراجعه ونعيد النظر إليه بصورة موضوعية أكثر دقّة وعلمية، وبعيداً عن العواطف والدعايات، تاريخ تشكّل الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة، والإرث الذي حملته معها من العصور الوسطى ومن الاحتكاك بالعثمانيين والحروب الصليبية بما يتضمّنه من موقف عدائي مستبطن عادةً تجاه المسلمين والعرب، لا يزال مؤثراً، على ما يبدو، في أوساط سياسية وثقافية عديدة. ومن جهةٍ أخرى، أن نعيد التفكير والتأمل بالمنظور الروماسنيي الذي أضفيناه (النخب المثقفة والمفكرين) على الحضارة الغربية، بوصفها حضارة إنسانية تحمل القيم الأخلاقية والديمقراطية والعالمية المثالية. وهذا ليس دقيقاً، ويختزل عديداً من الأفكار والقيم الدينية والربحية والاستعمارية والنفعية والعرقية التي تحكّم هذه الحضارة وسلوك الدول الغربية تجاه الآخر.

بالضرورة، ليست هذه دعوة إلى الارتداد وإضفاء الشرعية على الاستبداد السياسي العربي، الذي هو الحليف الموضوعي للسياسات الاستعمارية والمصالح الأميركية في المنطقة، ما أتى، ولا يزال، إلى حالة الارتهان والتبعية والتخلف والتفكك الحالي في أغلب الدول العربية. لكن المقصود هنا «جرس إيقاظ Walk Up Call» حتى لا تبقى النخب نائمة في عسل أوهام بوجود دعم غربي أو أميركي لأي انتقال نحو الديمقراطية في هذا العالم العربي المبوء بكل أنواع البلايا.

لماذا إسرائيل في أزمة تاريخيّة؟

مصطفى البرغوثي

بعد 76 عاماً من إنشائها على أنقاض حقوق الشعب الفلسطيني وأراضيه، تواصل إسرائيل الانتقال من أزمةٍ إلى أخرى، وتعالج تناقضاتها الداخلية العميقة بمزيدٍ من الاعتداءات، والنهج العدائي تجاه الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، بل كل قوى العدالة الإنسانية والحرية في العالم بأسره. كما رأينا في صدام قادتها العنيف مع الدول والحركات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني. وإذا كانت جرائم الحرب الثلاث التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزّة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية، وقتلها في غضون تسعة شهور ما يقترب من خمسين ألفاً من الفلسطينيين، وهو عدد يتجاوز 50% ممن قتلتهم إسرائيل من الفلسطينيين في 76 عاماً، إذا كانت تدلّ على شيء فهو أن عمق الأزمة الإسرائيلية هذه المرّة أكبر من كل الأزمات التي عاشتها سابقاً. وليست العدوانية الإسرائيلية المؤشّر الوحيد على ذلك، فاضطرار إسرائيل أن تخوض حرباً ما يزيد على 256 يوماً، وما زالت مستمرّة، ضد قوة مقاومة صغيرة في بقعة جغرافية صغيرة كقطاع غزّة، من دون أن تنجح في قهرها، بالمقارنة بإلحاقها الهزيمة بثلاثة جيوش عربية كبرى في بضعة أيام عام 1967، هو دليل أقوى على مستوى الانحدار الذي وصلت إليه نظرية الجبروت والتفوّق العسكري الحاسم لإسرائيل. ... وتمثل إدارة إسرائيل هذه الحرب على غزّة دليلاً آخر قاطعاً على عمق الأزمة التي تعصف ليست فقط بالجيش الإسرائيلي، بل بمجمل المنظومة الصهيونية الحاكمة.

ومقابل أسلوب الإدارة المحكم والتخطيط الدقيق، وسرعة التفاعل مع الأحداث المفاجئة الذي شهدناه في حربي 1967 و1973، تتخبّط إسرائيل في إدارتها الحرب هذه المرة بفعل أربعة عوامل: أولاً، عدم قدرتها على تجاوز الصدمة التي أوقعها حدث «7 أكتوبر»، والذي كشف ضعف التخطيط وسوء التقدير والإدارة، والأهم سوء (وضعف) الإدارة السياسية التي كانت غارقة في أوهامها. وبدل أن يتذكّر ما جرى بعد حرب أكتوبر (1973) يتخلّص إسرائيل من القيادات الفاشلة وإستبدالها، تشهد اليوم ترسيخاً للقيادات السياسية والعسكرية التي فشلت في 7 أكتوبر. ثانياً: أن إسرائيل تدير المعركة على قطاع غزّة بدوافع الانتقام والحقد الأعمى، ومرّة جزء كبير منه يعود إلى إحساسها العميق بالفشل، وتشهد تراجع الدهاء والدقة في ميز حروبها السابقة لمصلحة مشاعر الانتقام البهيمية التي كلفت إسرائيل وتكلفها خسائر أخلاقية ومعنوية، وسياسية لا سابق لها. ثالثاً: صعود الفاشية إلى الحكم في إسرائيل وقاعدتها المستوطنون في الضفة الغربية، وتغلغلها في قيادات الجيش والمنظومة الأمنية، بحيث أصبحت أشدّ تحكّماً في القرارات المتهوّرة التي تتوالى لتصبح الصيغة المهيمنة في السياسة الإسرائيلية. رابعاً: استبدال نمط القيادة المنطلق من المصلحة الجماعية الإسرائيلية بقيادة الفرد تنتياهو، المطارَد بقضايا الفساد، والمهدّد بالسقوط بسبب فشله الماحق في 7 أكتوبر، وفشله في تحقيق أهداف العدوان على قطاع غزّة. و ما زالت المصالح الشخصية المحرك الرئيس لقراراته، وذلك سبب إصراره على إطالة أمد الحرب الفاشلة استراتيجياً؛ لأنه يعرف أن انتهاءها يعني نهاية حياته السياسية. والمفارقة هنا ليست في سلوك نتنياهو نفسه، فذلك متوقّع من شخص نرجسي أرعن، متعجب، ومتطرّف، كان مسؤولاً شخصياً عن إفشال كل محاولة أو اتفاق للوصول إلى حلول سياسية، حتى لو كانت غير عادلة من وجهة النظر الفلسطينية، وأصبح أشد تطرّفاً من رمز التطرّف والعدوانية الإسرائيلية أرييل شارون. المفارقة في الواقع تكمن في أن المنظومة الصهيونية التي تميّزت سابقاً بالقدرة على تصحيح مسارها، وأخطائها الكبرى مرفوعة إلى مجلس الأمن، إذ ثمّة شواهد عديدة فيها ما قد يثبت تهاون السلطات الليبية في إدخال سيارات دفع رباعي بالآلاف وليس المئات عبر الحدود الليبية الدانية إلى داخل السودان، ومعروف تاريخ الجوار السوداني الليبي الذي شهد هذا النوع من التدخّلات. غير أن الدبلوماسية السودانية تجاهلت اتهام تنسيقها، ربما لحسابات عبر الصراع بطرف من الأطراف التي تتنازع على الحكم في ليبيا.

(3)

ليست هذه المقالة بصدد إثبات حقيقة الاتهامات التي أعلنها السودان أو رسالة سياسية وأنماط سلوكية وثقافية وقضايا داخلية وخارجية، وبهدف الإعلان عن الخصوصيات والهويات في عالم فسيح متعدّد، على حد سواء. فهي، أي كرة القدم، حالفعل المتعدّي، لا تقف عند حدود، بل تشكّل إحدى البوابات الرئيسية لكل حدود.

اليوم، وقد بدأ سيل الجنون هذا في كأس الأمم الأوروبية لعام 2024، مع المطحنة، بالتزامن مع المجزرة والإبادة المستمرة منذ ما يزيد عن ثمانية أشهر في فلسطين، وبالتزامن مع الانسداد التاريخي والاقتصادي والسياسي وتدفّق احتمالات الحرب الكونية، وبالتزامن مع تنافس تلك البلاد التي تحاول أن تجد لذاتها موطئ قدم لعبة مسرح التاريخ وفي عالم السطوة المتفشية، لم يعد من مشكّلة في هويّة من يتربّع على عرش المنافسة، بل بات الهدف أكثر قرباً من تعزيز القضايا، من إعلان الانتماء، ومن تحقيق الأمان. باتت هذه كلها مشروعة أمام أي دافع للاختيار والتشجيع، كان ينظر المشجّع إلى خسارة فريق الخصم لسبب وقضية، كما أن يبرر فوز المنتخب الذي يشجّعه لقضية وسبب.

(كاتب لبناني)

كاريكاتير

سعد المهندي

عن كرة القدم والهجرة والإبادة

باسل. ف. صالح

ليس غريباً على الرياضة أن تختلط بالسياسة، ولا أن تكون خير تعبير عن الثقافة والسلوك والأخلاقيات، أو أن ترتبط بأي حاجةٍ نابعةٍ من سياقٍ آخر مختلف تماماً عن حصرها بمجموعة صفات ومهارات رياضية. لم يعد إنسان اليوم، «الإنسان الناجي»، أسير رفاهية الالتزام بالمشاهدة للذّة كرة القدم فقط، بل اختلط حابل المهارات بنابل الانتماءات والتطلعات، فالأمر لم يعد مجرّد تشجيع لمنتخب لطالما كان المفضّل عند المتابع، على الرغم من تعدّد الأسباب والأنماط التشجيعية، بل أخذ يمعن في الارتباط بأحداثٍ وسياقاتٍ سياسية، ويرتبط بقائمة أولويات لا تبدأ من الموقف من الإبادة المستمرّة للشعب الفلسطيني في غزّة، أو من دعم معتد، ولا تنتهي بالتضخّم الاقتصادي الكوني، ولا بأسئلة الفقر والأمان والإبادة والاحتلال والهجرة.

من هذا المنطلق، من غير المستغرب أن يحجم بعضهم، خصوصاً في لبنان الذي يعاني من نزيف الهجرة المستمر والتاريخي، عن التردّد في حسم المنافسة المحتدمة لصالح الميل إلى منتخب أو لاعب يمثّلان بلداً فرضت السلطة واللبقة الحاكمة اللبنانية على المواطن حبّذا، بعد أن أجبرته على وطء باب الهجرة إليها من بوّابة العمل على تكريس شروط وإمكان مستقبل أكثر أمناً ويتمتّع بمعالم واضحة أكثر من بلده الأم، فالأمر بات في عالم اليوم يتخطّى مجرّد المهارات، وأخذ يميل باتجاه من هم أبطال ورموز قوميون في بلادٍ يطمح اللبنانيون، وبقية معشر المهاجرين، أن يكونوا مواطنين فيها.

قد يسأل سائل، ما علاقة هذا كله بتشجيع منتخب ما، خصوصاً عند الانكباب على متابعة مجرّد لعبة هستيرية ومجنونة على الرغم من اعتمادها، في أحيان كثيرة، على التخطيط والعقلانية المحكمة وتوظيف قدرات اللاعبين في أرضية الملعب. هنا، تعود الأفضلية لكل من يتمتع بذهنية، فالمدرسة الكروية أشمل من لاعب ومهارة، وتمتد إلى ما هو خارج الملعب، وأشمل من مناسبة يتربّع على عرش أخرتها بطل، هي الذهنية التي تضبط دوران الكرة في الملعب، التمريرات، الرفعات والبينيات، الهجمات، الدفاعات، الانقضاض والانكفاء، محاولة الالتفاف على وقت المباراة المستقطع، التعامل مع الإصابات، التمايل والتشجيع والهتافات في المدرّجات، التشجيع خارج المدرّجات، القضايا التي تدعمها بلاد المنتخبات واللاعبين... إلخ. باتت هذه كلها اليوم تشكّل لحظات حاسمة وفاصلة في هذه اللعبة الجماعية الأكثر شعبية في العالم، فاللعبة تشمل، بالإضافة إلى كل ما ذكرناه أعلاه، جماليات البقع الجغرافية التي تسمى بلاداً، من دون أي معايير مسقطة، خصوصاً أن كل البلاد جميلة، كما أن كل منتخب يحوي مهارات تكفي لكي يكون مدرسة قائمة بذاتها، أقلّه، هذا ما قد يخطر في بال إنسان اليوم، بعد معايشة التطوّر الحاصل في مستوى التحضيرات والتدريبات والتقنيات التي لا مثيل لها، لا في تاريخ اللعبة، ولا في تاريخ السياسة والحس الإنساني والجمالي.

إلا أن كرة القدم لعبةٌ تتعدّى كونها مجرّد لعبة، هي نمط وانتماء، هي مجموعة نقاشٍ، وهي احتمالات متعددة، ومستقبل مجهول لا ينضب نابه من جنون وقتال حتى النفس الأخير. وهي هذه الروح التنظيمية والجماهيرية الغفيرة التي تحتل المدرّجات لتشاهد مباراة، ولتتضامن مع منتخب وقضية وقصة، ولترفع علمًا أو شعارًا فتعلن عن تعاطفٍ ما في مطحنة الحياة وشروط الإبادة التي نعيشها، كله بهدف إيصال رسالة سياسية وأنماط سلوكية وثقافية واضحة، أقلّها أن هذا الشعب لا يموت، وأن هذه الأرض لا تباع، وأن هذه الحياة لا تستحق أن تُعاش إلا بالحرية والكرامة.

أصبحت كرة القدم أكثر قرباً من آلية تعبير ولغة بمثابة رفض

السُّودان: دبلوماسية الصّمت خيرٌ من دبلوماسيةِ الانفعال

جمال محمد إبراهيم

(1)

ضاعفتِ المواجهات العسكرية، وقتل المدنيين بصورة متواترة، تقليص فُرص أداء فاعل للدبلوماسية السّودانية مقابل تصاعد الأداء العسكري المدمّر للبلاد. يكفي أن نرى القنوات الفضائية تبثّ تهافتًا دبلوماسياً، ما كان سيحدُث، ولا يتوقّع أنْ يصل إلى ما وصل إليه، ما شهدناه في جلسة لمجلس الأمن أخيراً، عن الحرب في السّودان، بين ممثلي دولتين عربيتين، هُما السّودان والإمارات. لعلّ أولى الملاحظات هنا تتصل باستعجال الطرف الذي سارع برفع الخلاف بين الطرفين إلى مجلس الأمن، للنظر في ما اشتكى منه الطرف السوداني من تدخّل للإمارات لصبّ الزّيت على نار الحرب في السودان. العجلة هي ما مثّلتْ تجاوزاً من الدبلوماسية السودانية للمنصات الإقليمية المتاحة لرفع مثل تلك الشكوى إليها، وأولها جامعة الدول العربية. وثاني الملاحظات ما مثلته تجاوزات الدبلوماسية السودانية في عدم صبرها على الوسائل الدبلوماسية الثنائية التي تتيح للبلدين مستويات عديدة من التفاعل الحصيف الجاد. كان من الممكن احتواء تلك الخلافات عبرها، خصوصاً لما بين بلدين لهما من علاقات الأخوة الثنائية والتاريخية العميقة، لو تم استصحابها وتفعيلها، لما كانت ثمّة ضرورة لرفع الخلاف إلى منصّات جامعة الدول العربية، فضلاً عن أن يصل إلى الأمم المتحدة ومجلس أمنها.

(2)

لعلّ استعجال حكومة الأمر الواقع السودانية تصعيد شكواها إلى مجلس الأمن ضد تشاد لتدخّلها في حرب السودان، وقد بلغ تقاسم السودان حدوداً تبلغ الآف الكيلومترات لم يكن متوقعاً. لربما كان من الممكن معالجة أمر ذلك الخلاف واحتوائه لو أتيح للدبلوماسية الثنائية بين البلدين أن تقوم بدورها للحفاظ على علاقات الأخوة الأفريقية والجوار، وألا تعمد إلى تصعيدها. وللسودان تاريخ أبوي ناصع في استقرار تشاد. والأمر نفسه يُقال عن علاقات السودان ودولة أفريقيا الوسطى، وهي الطرف الثالث في الشكوى المرفوعة إلى مجلس الأمن، إذ غير مرغوب في الحرب في السودان، وفي إقليم دارفور تحديداً الذي يتاخم أراضي تشاد. ولله أن تعجب لماذا لم تعمد سلطة الأمر الواقع في السودان إلى إقحام ليبيا في الشكوى لمرفوعة إلى مجلس الأمن، إذ ثمّة شواهد عديدة فيها ما قد يثبت تهاون السلطات الليبية في إدخال سيارات دفع رباعي بالآلاف وليس المئات عبر الحدود الليبية الدانية إلى داخل السودان، ومعروف تاريخ الجوار السوداني الليبي الذي شهد هذا النوع من التدخّلات. غير أن الدبلوماسية السودانية تجاهلت اتهام تعزيز القضايا، بل إعلان الانتماء، ومن تحقيق الأمان. باتت هذه كلها مشروعة أمام أي دافع للاختيار والتشجيع، كان ينظر المشجّع إلى خسارة فريق الخصم لسبب وقضية، كما أن يبرر فوز المنتخب الذي يشجّعه لقضية وسبب.

(كاتب لبناني)

ستواصل المنظومة الصهيونية، ومن يدعمونها، ومن يتواطؤون معها، المماحكة، بل ارتكاب الجرائم، لمحاولة إخفاء أزمتها

كان تفسير ذلك يعود إلى أمرَين: أولهما ضعف الحركة الصهيونية ذاتها بتفاقم الخلافات الداخلية في صفوفها وبداية شيخوختها. وثانياً، وهذا الأهم، التحوّل الشديد نحو العنصرية الفاشية صراحة وعلناً، على مرأى العالم بأسره، تعبيراً عن الفشل في تحقيق الأهداف السياسية بالوسائل القديمة، والخداع الذي طالما ميّز الحركة الصهيونية بادّعاءاتها أنها إخفاء أزمتها، التي لا علاج لها، مثل كل نظام قمعي ظالم في التاريخ البشري.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

لعلّ المتابعين لمسوا كيف نال اتساع دائرة الحرب من انهيار كل مؤسّسات الدّولة، بما فيها ومنها جهاز الدبلوماسية السّوداني الذي تمثّله وزارة الخارجية

خطلها، وهو يتقاتل مع نفسه على حساب مواطنيه، ولكن ما يلفت النظر ما نرى من ضعف في تفعيل التواصل الدبلوماسي بين السودان والدول التي رفعت حكومة الأمر الواقع شكواها ضدها إلى مجلس الأمن. من الأعراف الدبلوماسية ما يتيح تدرّجاً معلوماً تجري عبره معالجة ما ينشب من خلافات بين الدول. عند بدء مثل تلك الخلافات مثلاً، يقع التنبيه عبر تبادل رسائل، خصوصاً بحكم وجود التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين المختلفين، ثم يرتفع مستوى التواصل بإيفاد مبعوثين إذا اقتضى الحال. أمّا إن استعصى الأمر بعد ذلك، فيكون المجال مفتوحاً لوساطات أخوية ممّن لهم صلات بين تلك الأطراف، أو أن تلجأ الأطراف إلى حل خلافاتها باللجوء إلى المنصّات الإقليمية التي تجمعهم لتلافي التصعيد، وتبقى بعد ذلك منصّة الأمم المتحدة آخر ما يُشتكى إليه. فيبقى السؤال المحيّر: لماذا هرع السودان، في استعجال دبلوماسي قد لا يكون مبرّراً، إلى الشكوى لدى الأمم المتحدة، من دون استنفاد الخطوات الأخرى المتاحة؟

(4)

لو كانت لجامعة الدول العربية أدوارٌ في معالجة الخلاف بين السودان والإمارات، لما وجدت حكومة الأمر الواقع ما يدفعها إلى الشكوى للأمم المتحدة، فالخلاف هو بين دولتين عربيتين تجمعهما تاريخياً علاقاتٌ عميقة من التعاون والشراكات بحكم روابط العقيدة واللسان والثقافة، ربما وقوع حرب غزّة بعد نحو ستة أشهر من حرب السودان قد شغل الجامعة، والخشية أن تكون لبعض الأعضاء فيها من يرى منطقاً في تفاوت التعامل مع بعض دولها بحكم تصنيفٍ لا تخرجه الإنسان، عن دور في المركز وآخرى في الهامش، فوقع نسيانٌ حرب السودان أو تناسيها. لكننا لم نشهد توجّهاً في ذلك الاتجاه، ولا سمعنا من حكومة الأمر الواقع في السودان تململاً أو استياءً، بل تابع الجميع إسراعها إلى الشكوى لدى مجلس الأمن، لنشهد نوعاً من الدراما الدبلوماسية المحزنة باستعراضٍ لم يكن مناسباً أن يقع تحت قبة الأمم المتحدة.

ولك أن تسأل عن الاتحاد الأفريقي، وهو المنظمة السياسية الإقليمية التي تجمع السودان مع تشاد وأفريقيا الوسطى وبقية دول غربي أفريقيا، إذ لا تجد له دوراً مؤثراً بحكم ما اتّخذ من قرار حاسم بتجميد عضوية السودان إثر وقوع انقلاب عسكري لا يجيز الاعتراف به ميثاق ذلك الاتحاد.

(5)

وهكذا وجدتْ دبلوماسية السودان والبلاد في حربٍ مع نفسها طابعها أفريقي، تتفاعل مع ظرفٍ أفضى بها إلى ما يشبه العزلة في إقليمها، يستعصي عليها التعامل لإيجاد حلول لحربها العبثية تحت مظلة المنظمة الأفريقية، بحكم تجميد عضويتها فيه، في حين تتناسى الجامعة العربية السودان بحكم أزمة طابعُها أفريقي لا تعيرها كبير عناية، فيما انشغالها بأمر حرب إسرائيل ضدّ فلسطين بات أدعى. غير أن تلك العزلة، كما هو واضح، سبّبها السودانيون أنفسهم، إذ بتساهل تعاملهم مع بعض أطراف خارج حدود بلادهم، خصوصاً بعد إسقاط نظام عمر البشير، منحتْ تلك الأطراف فرصاً للتأثير في مجريات الحرب لتتّسع دوائرها، فكأنها صارت حرباً إقليمية بين أطراف أجنبية ذات مصالح، مثلما فيها من أجندات تحرّك من بعيد طرفي الحرب في السّودان، بخيوطٍ من تحالفات خفية، جعلتها تتواصل، يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر، ليكون احتمال ترشيحها للتدويل أقرب من إمكان إيقافها.

(6)

ولكن لا بدّ من ملاحظة مهمّة، تتصل بأداء دبلوماسية السودان في هذا الصدد. ... لعلّ المتابعين لمسوا كيف نال اتساع دائرة الحرب من انهيار كل مؤسّسات الدّولة، بما فيها ومنها جهاز الدبلوماسية السوداني الذي تمثله وزارة الخارجية. لقد ظلّ أهمّ دور لتلك الدبلوماسية يتمثّل في تقديمها النّصح لصاحب القرار السياسي الأوّل في إدارة علاقات السودان الخارجية، غير أنّ صاحب هذا القرار هنا هو ما يسمّى المجلس السيادي؛ وهو مجلسٌ بات هيكلاً يتهاوى تماسُكه بسبب تشتت التصريحات وتضارب البيانات على السنة أعضائه، ما أربك أداء تلك الدّبلوماسية، ليراها المراقبون تابعاً لبعض قرارات، لا ناصحاً يُعين في ضبط رصانتها صياغة ومحتوى. تنظّر في أحوال معظم بعثات السودان الخارجية، فتجد أنّ الصوت الأعلى من بين أغلب أصوات سفرائها هو صوت ممثل السودان في الأمم المتحدة، يصارع بأسلوب انفعالي يضرّ بمنطق شكواه أكثر ممّا ينفعها، ولنا ألّا نلومه اللوم كله على انفعاله، فهو دبلوماسيٌّ قد انقطع عن مهنته أكثر من 20 عاماً. وبقي التساؤل بشأن أحول السّودان الذي كان رقماً مؤسساً ومؤثراً على المستويات، العربي والأفريقي والدولي، عقوداً منذ استقلاله عام 1956، فإذا هو حالياً ريشة تتخطفها رياح الطامعين قبل الأبعدين، وشعبه بين نازح ولاجئ ومُقتل.

(سفير سوداني سابق)

تعالوا إذن إلى حلّ السلطة الفلسطينية!

معن البياري

ليس الخبرُ أن 70% في قطاع غزّة و56% في الضفة الغربية يؤيّدون حلّ السلطة الفلسطينية، في استطلاعٍ أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، مطالع يونيو/ حزيران الجاري، وإنما أن فلسطينيين كثيرين، ومنهم مثقّفون ومن أهل التعليم العالي، تلقّفوا هذا من الاستطلاع المهني الموثوق، وأشهروه حجّةً تسنُدُ وجاهة مناداتهم، منذ زمن، بحلّ السلطة الفلسطينية، الفاسدة التي لا تؤدّي شيئاً غير التنسيق الأمني مع الاحتلال، بحسب ما يرَوْنها. وعندما يُخبرنا الاستطلاع أنّ 6% فقط يؤيدون عودة السلطة برئاسة محمود عبّاس إلى الحكم في غزّة، وأن 25% مع سلطةٍ فلسطينية جديدة، برئيس وبرلمان وحكومة منتخبين، هناك، فإن هذا كاشفٌ يعضّد ذلك القول بحلّ السلطة القائمة. أما إذا علمنا أن 72% يعتقدون أن حكومة محمّد مصطفى لن تنجَح في إنجاز إصلاحات، وأن 94% في الضفة الغربية يريدون استقالة عبّاس، و83% في غزّة معها (نسبتهم أقلّ مما هي في الضفة!)، ولمّا قال 69% إنهم يعتقدون أن السلطة أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني، فهذا كله سيُسعف المتحمّسين لحلّ السلطة بعدّةٍ أشدّ مضاءً. ولمّا كان «المؤشّر العربي 2022»، وقد نشر نتائجَه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في فبراير/ شباط الماضي، قد أفاد بأن 8% فقط يثقون بالحكومة تماماً، و30% إلى حدٍّ ما، و26% لا يثقون بها على الإطلاق و27% إلى حدّ ما، وبأن ثقة الفلسطينيين بالشرطة هي الأقل عربياً، واللبنانيون وحدهم يتفقون عليهم بعدم ثقتهم بالجهاز القضائي، وأن 15% فقط يثقون تماماً بالمحاكم الشرعية، فهذا كله يسلّح المطالبين بحلّ السلطة بذخيرة مضاعفة. تتزاحم الأسباب التي تفسّر سخط الفلسطينيين في الضفّة وغزّة على السلطة الوطنية، وليس من مشاغل المقالة هاته الإتيان على أيٍّ منها، وإنما شاغلها السؤالان: ما إذا كان يحسُن رفع الصوت أعلى في المناداة بحلّ هذه السلطة، ما دامت صورتُها بين ناسِها على السوء أعلاه؟ وما إذا كان وجيهاً، وفي الصالح العام، الاعتداد بهذا السخط، المعبّر عنه في مسوحاتٍ دوريةٍ للرأي العام، في المضي باتجاه هذا الحلّ، والارتكاز إليه حلّاً لواحدةٍ من إشكالات الراهن الفلسطيني العويص؟ ولأن التطويل والإسهاب مبغوضان عندنا نحن أهل الصحافة، يُسرّع هنا بالإجابة بأن هذا ليس وجيهاً وذاك ليس حسناً، فحلّ السلطة لا يمكن أن يُعدّ حلّاً لأيّ إشكالٍ في راهن الفلسطينيين. ليس فقط لأن أحداً ممن يشهرون وجوب إنهاء هذه السلطة لا يسعفنا بالجهاز المؤسّساتي البديل عنها، والمفترض فيه أن ينظّم امتحانات الثانوية العامة، ويهيئ عقود الزواج والطلاق، ويحبس المدانين بجرائم القتل وعدم سداد الكمبيالات، ويُصدر شهادات الميلاد ورخص السواقة، ويطلب عوْن منظمة الصحّة العالمية لتطويق داء السحايا، وإنما أيضاً لأن أحداً من أولئك لا يُرشدنا إلى الكيفيّة التي سيجري فيها حلّ السلطة، أي تفكيك الشبكات والمصالح والإدارات والأجهزة والمرافق التي ينتظم فيها آلاف الموظّفين والعاملين ورجال الأمن، فليست السلطة المتحدّث عنها مصنعاً للموبيليا خاسراً، ولا جمعية لمحاربة التدخين، ولا نقابة للطهاة.

ولكن، هل يعني هذا عدم الاكتراث برأي عامٍّ فلسطيني عريض، لا ينفكّ يرمي السلطة بشديد المؤاخذات، والتسليم بالحال الذي نرى، واحتسابه قدراً مكتوباً،

في مشروعية طلب ضماناتٍ من الولايات المتحدة بشأن غزّة

أنيس فوزي قاسم

صدر قرار مجلس الأمن رقم 2735 في 10 يونيو/ حزيران الجاري، الذي طالب بوقف إطلاق النار في قطاع غزّة ستة أسابيع، والإفراج عمّن يُسمّون «الرهائن»، ثم نبدأ في مرحلة يلفّها الضباب وعدم الوضوح، وإن كانت مليئة بالكلمات المنمّقة، والتي لا تحمل أي مضمون. وأبدى المفاوض الفلسطيني براعة وذكاءً في التعليق على الجوانب الإيجابية في القرار، لكنه طالب بضماناتٍ أميركية للفترة التي تلي الإفراج عن «الرهائن». وهنا دخلنا في مرحلة التأتأة والفأفأة الأميركية، ما يعني عدم جدّية العرض الأميركي. وقد أحسن المفاوض الفلسطيني صنعاً حين رفض القرار بعد اختفاء الضمانات. ولا بدّ من التأكيد مرّة أخرى أن إصرار المقاومة على ضمانات أميركية كان طلباً محقّاً وفي مكانه. والمؤمن لا يُلدغ من الجُحر مرّتين! وقبل الانتقال إلى طلب الضمانات، يجب التذكير بأن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لم يتوقّف عن الإلحاح على ضرورة الحصول على جواب حركة حماس بقبول قرار مجلس الأمن. وقال، ولم يكن دقيقاً في قوله، إن العالم وافق على القرار وينتظر موافقة «حماس». وقد اجتمع بلينكن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، مطوّلاً، لكنه لم ينقل عن الأخير أنه وافق على القرار، ولم يصدُر أي تصريح عن نتنياهو بقبوله، بل ظلّ هذا يتمسّك بموقفه أن الحرب لن تتوقف إلّا بإحراز «النصر المطلق»، من دون أن يحدّد لنا حدود هذا «المطلق». بداية، ليس في طلب «حماس» ضمانات من الجانب الأميركي تجاوزاً للعرف أو للسوابق أو للممارسة الدولية، بل يجب أن يكون نقطة البدء، لأسباب عديدة. الدرس الذي يجب أن يظلّ ماثلاً في البال هو المؤامرة الثلاثية بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في عام 1956 قبل العدوان الثلاثي على مصر. حين اجتمع قادة الدول الثلاث في سيفر (جنوب باريس)، في 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1956، طرح رئيس الوزراء الفرنسي، غي موليه، خطّة الهجوم على مصر وإسقاط رئيسها جمال عبد الناصر ودور إسرائيل في العملية. وافق رئيس وزراء الأخيرة، بن غوريون، لكنه قال إن إسرائيل تحتاج «ضمانات» من فرنسا وبريطانيا، فإذا كانت إسرائيل، التي هي أساساً صناعة بريطانية فرنسية، تحتاج ضمانات من أربابها، فمن باب أولى أن تطلب «حماس» ضمانات من «أرباب» العدو الفاشي. والضمانات التي طلبها بن غوريون هي لحماية المدن «الإسرائيلية»، فيما لو هوجمت من الطيران المصري. وهنا استعدّت فرنسا لوضع سرب من المقاتلات الفرنسية في إسرائيل، ولكن بن غوريون اشترط وضع علامات سلاح الجو الإسرائيلي عليها بدلاً من علامات الفرنسي. وطلب من بريطانيا تعهّداً بألّا تلتزم بالمعاهدة البريطانية - الأردنية إذا تدخّل الأردن لنجدة مصر، ووافقت بريطانيا، ووقّعت تعهّداً مكتوباً بألّا تساعد الأردن في تلك الحالة. وعلى هذا وقّعت الأطراف الثلاثة على ما يُسمّى «بروتوكول سيفر»، الذي ظلّ اتفاقاً سرّياً فترة طويلة. وحين بدأ العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1956، نُفِّذ الاتفاق حسب ما هو مرسوم.

وتذكر الاحتفالية الكبرى في ساحة البيت الأبيض في سبتمبر/ أيلول 1993، حين كان الرئيس الأميركي كلينتون العرّاب الأبرز في حفل توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (اتفاقية أوسلو)، ووقّع عليها شاهداً، ما أعطى انطباعاً قوياً بأن الولايات المتحدة «ضامن» لتنفيذها. والكل يعلم، وأولهم الرئيس كلينتون، كيف عبثت إسرائيل بالنصوص والمفاوضات طوال الوقت بسوء نيّة وبمنهج ملتوٍ ومراوغة شديدة. وكان كلينتون هو الراعي الرسمي لتلك المراوغات، مع العلم أن الذي صاغ اتفاقيات أوسلو أساساً هو الجانب الإسرائيلي، أي إن الولايات المتحدة كانت على علم تام بتلك الواقعة، ومع ذلك سمح كلينتون لإسرائيل بالخداع والمراوغة في نصوص هي التي صنعتها. وكان عدم إصدار تعهّد مكتوب من الرئيس الأميركي سبباً في تملّص إسرائيل من تلك الالتزامات.

رجوعاً إلى الوراء، حين تقدّمت إسرائيل بطلب العضوية في الأمم المتحدة، وبناءً على إصرار بعض الأعضاء على الطلب من ممثل إسرائيل، وكان آنئذٍ وزير الخارجية أبا إيبان، أن يؤكّد التزام إسرائيل بالقرارات الأممية السابقة والمتعلقة بسلوكها، ما كان من إيبان إلّا أن أعلن التزام إسرائيل بقرار الجمعية العامة 181 الذي اقترح تقسيم فلسطين، وخصّص 55% منها للدولة اليهودية، في وقت كانت تحتلّ 78%

> السوابق تعلّم المفاوض الفلسطيني دروساً قاسيةً في عدم الاطمئنان إلى ما تقوله الولايات المتحدة مهما استخدمت من كلمات منمّقة

من فلسطين، ما يعني احتلالها أجزاءً من الأراضي المخصّصة لفلسطين، كذلك أعلن التزام إسرائيل بقرار مجلس الأمن 194 الخاص بحقّ اللاجئين في العودة. ويعلم الجميع ماذا جرى بالالتزامين، وكيف تمكّنت إسرائيل من المخادعة والمراوغة حتى تاريخه، ولم تكن هناك مطالباتٌ بأن تقدّم إسرائيل تعهدات مكتوبة إلى رئيس دولة عربية، مثل مصر أو السعودية، بل ظلّ كلام مندوبها مجرّد خطاب.

وأخيراً، وليس آخراً، أصدرت محكمة العدل الدولية ثلاثة قرارات مؤقتة ما بين يناير/ كانون الثاني ومايو/ أيار الماضيين «أمرت» بموجبها إسرائيل باتّخاذ الإجراءات اللازمة لوقف عملية القتل والتشريد والتجويع، وتطلب من إسرائيل إدخال المعونات الإنسانية. واستخدمت المحكمة في المرة الثانية، كما بعض القضاة، لغة شديدة. وهذه القرارات القضائية ملزمة لإسرائيل وواجبة النفاذ. ومع ذلك، ما زالت إسرائيل تراوغ في تنفيذها، يساعدها في ذلك بلينكن الذي لا يزال يكرّر أن ما يجري في غزّة ليس «إبادة جماعيّة».

ولا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة، حين أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2728 في 2024/3/14 وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار في غزّة، وقد امتنعت عن التصويت عليه، سارعت إلى إعلان أنه قرار غير ملزم، ما منح إسرائيل ضوءاً أخضر للاستمرار في حرب الإبادة والتجويع، ولم تلتزم بأيٍّ من بنوده. ولو كانت الولايات المتحدة حسنة النيّة، وترغب حقاً في وقف شامل ونهائي لإطلاق النار، لذهبت إلى مجلس الأمن، وطلبت قراراً بموجب الفصل السابع الذي يكون ملزماً للكافة، رغم معارضة بعض الدول. وفي غياب ذلك، لا بدّ أن السوابق تعلّم المفاوض الفلسطيني دروساً قاسيةً في عدم الاطمئنان إلى ما تقوله الولايات المتحدة مهما استخدمت من كلمات منمّقة، ومهما حاول وزير خارجيتها إخفاء تواطئه مع الحكومة الإسرائيلية، فالضمانات لا تكون إلّا مكتوبة وموقّعة من صاحب السلطة والصلاحية.

(خبير قانوني فلسطيني)

غزّة تقترع في فرنسا

سلام الكواكبي

مع اقتراب موعد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية المبكّرة في فرنسا يوم 30 يونيو/ حزيران الجاري، والتي جاءت الدعوة إليها بعد الإعلان الانتحاري/ المدروس للرئيس إيمانويل ماكرون، حلّ المجلس النيابي، إثر فشل حزبه الهجين «النهضة» في انتخابات البرلمان الأوروبي أخيراً، يتبين للمتابعين يوماً إثر يوم أن أبرز المشاركين فيها من أحزاب ومجموعات، وحتى أفراد، لا يمتلكون تصوّراً واضحاً لبرنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي مبنيٍّ على دراسة علمية وأرقام واقعية، ما عدا اليسار بشكل نسبي وضيّق. هذا اليسار غير المنسجم عموماً، والذي تنظّمَ في مجموعة متناقضة أُطلق عليها أولاً تسمية الجبهة الشعبية الجديدة، تيمّنا بالجبهة الشعبية التي ترأسها اليساري ليون بلوم في ثلاثينيات القرن الماضي (1936. 1938)، فقد عهدت أحزاب اليسار إلى اقتصاديين متميّزين، ليسوا بالضرورة جميعهم منتمين لأحزاب اليسار، لوضع تصوّرات لبرامج اقتصادية قابلة للتطبيق، من خلال مقابلتها بأرقام أقرب ما تكون من الدقّة. ومن أبرزهم أستير دوفلو، الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد في 2019. اليمين المتطرف الذي ترتفع أسهمه الخارقة الحارقة بشدّة، كما يمين الوسط المنهار نتيجة تحالف رئيسه الأخير مع اليمين المتطرّف، طرح برنامجاً انتخابياً سرعان ما تراجع عن أبرز نقاطه. وتراجعه هذا ناجم عن أن الطرح، في البداية، كان عشوائياً على مبدأ «من كلّ بستان زهرة». فهو وعد، من بين وعود كثيفة، بإلغاء ضريبة القيمة المضافة على المواد الأساسية، ومنع الحجاب في المشهد العام، ورفع مستوى الحدّ الأدنى من الأجور، وتخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الوقود. وفي أول امتحانٍ إعلامي، تراجع رئيسه الشاب جوردان باردِيللا، وهو الذي لم يُكمل دراسة أي اختصاص، عن كل هذه الوعود، مُرجعاً السبب إلى التركة الكارثية التي ستؤول إلى حزبه الفاشي بعد الإدارة التي اعتبرها كارثية لحزب الرئيس ماكرون منذ وصوله إلى قصر الإليزيه سنة 2017. وبالتالي، اختار اليمين المتطرّف، الذي كان من أبنائه المؤسّسين أعضاء سابقون في الاستخبارات النازية، أن يُداعب وتراً اجتماعياً شديد العزف، وسيئ الأداء، على قضايا الأمن الداخلي والصرامة في تنفيذ العقوبات ومحاربة الهجرة من خلال تعزيز إجراءات الحدود الوطنية. وفي كل شاردة وواردة، سيقفز ممثلوه مستغلّين أي حادث أمني، ليشيروا بأصابع الاتهام إلى دور الأجانب فيها أو من هم من أصول أجنبية. أما الحزب الهجين، والمسمّى «النهضة»، لصاحبه الرئيس إيمانويل ماكرون، والذي أطلقت عليه الصحيفة الرصينة كورييه إنترناشيونال لقب «البيرومان»، وهو يعني «الشخص الذي يستمتع بإشعال الحرائق»، وجديدها أخيراً حلّ مجلس النواب الفرنسي الذي ترافق مع نجاح اليمين الفاشي في تصدّر المشهد الانتخابي الأوروبي، هذا الحزب فشل أيضاً في تقديم برنامج اقتصادي واضح المعالم لإخراج فرنسا من أزمتها الاقتصادية المتفاقمة، والتي ساهم في تعميق شقوقها هو نفسه، فهو الحاكم منذ 2017. هذا الحزب، ورئيسه كما وزراؤه، متّهمون بوجود أدلة فاضحة على أنهم المسؤولون الأساسيون عن الاحتمال الكبير لوصول اليمين المتطرّف إلى سدة الحكم، إذ إنهم استمرّوا بالمزايدة على يمينيّة الفاشيين في ما يخصّ التعامل مع ملفّ الهجرة، إلى درجة أن وزير الداخلية جيرار دارمانان اتهم، في مناظرة تلفزيونية، رئيسة حزب التجمّع الوطني الفرنسي مارين لوبين بأنها متساهلة في قضايا الهجرة.

في المقابل، شكّلت عملية 7 أكتوبر (2023) التي قامت بها حركة حماس في العمق الإسرائيلي، وما تلاها من حربٍ دمويةٍ وإبادة جماعية تشنّها إسرائيل على مدنيي قطاع غزّة، فرصة «ذهبية» لكل أطراف المشهد السياسي الفرنسي، بنسب متفاوتة، لكي تختبئ خلف موقفٍ من هذهِ العملية. فالإجماع اليميني (على أنواع اليمين المختلفة) على إدانة «إرهاب» حركة حماس، ومن دون رؤية شاملة للنزاع القائم منذ نهاية القرن التاسع عشر، تعزّز، مع مرور الأيام، ليصير مهيمناً على الخطاب السياسي اليميني الفرنسي. وبرز التباري بين أقطاب اليمين في كسب ودّ تل أبيب، والبحث عن تبريراتٍ مخجلةٍ لعملياتها الوحشية في الأراضي الفلسطينية. كما تعزّز وضوح صورة التحالف الوقح بين يمينٍ متطرّفٍ فرنسي معروف بعمقه الأيديولوجي المعادي لليهود مع اليمين المتطرّف المسيطر على الحكم في إسرائيل. تدخل غزّة الانتخابات الفرنسية بقوة إذاً، حيث تسعى كل الأطراف اليمينية إلى استغلال مأساتها لتعزيز فرصها السياسية، من خلال التأييد المطلق للسياسات الوحشية الإسرائيلية، مستندة في ذلك إلى الحقّ في الدفاع عن النفس. كما أبرزت الحرب على غزّة التحالف غير المنطقي نظرياً والقائم منذ عقود فعلياً، بين اليمين المتطرّف الأوروبي والمعادي تاريخياً للسامية واليمين المتطرّف الإسرائيلي. ومن جهة اليسار الفرنسي الجديد، الذي يُنتظر لجبهته الشعبية الجديدة أن تندثر بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، يبدو أيضاً أن الحرب على غزّة قد منحته أوراقاً رابحة في أوساط الفرنسيين من أصول عربية، والذين، على عكس تاريخهم المعاصر، سيشاركون بنسبة كبيرة في الاقتراع لصالح اليسار، كما تفيد نتائج استطلاعات الرأي أخيراً... غزّة إذا ستقترع في الانتخابات الفرنسية المقبلة.

> تسعى كل الأطراف اليمينية في فرنسا إلى استغلال مأساة غزّة لتعزيز فرصها السياسية

(كاتب سوري في باريس)

عن لبنان «ما بعد الدولة» والمجتمع العسكري

يقظان التقي

شهدت الجبهة الشمالية الإسرائيلية، أخيراً، ذروة التصعيد فيها، بفعل تبادل القصف والصواريخ بين الاحتلال وحزب الله، واستمرار نزوح عشرات العائلات، وبعد تهديدات الأمين العام للحزب، حسن نصر الله، جزيرة قبرص وما بعدها، وتلميحه إلى أن جبهات مقاومة ستشارك في القتال. وتركت هذه التصريحات تبعات داخلية وخارجية وتقديرات متباينة في قراءة المشهد الميداني والتصعيد العام، بما هو حاصل فعلاً على الجبهة الشمالية، وباستشراف السيناريوهات المتوقعة وحدوث أيٍّ منها. تكشف الأرقام عن تنفيذ الحزب قرابة ألفي عملية مختلفة، فيما نفذت قوات الاحتلال منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023، نحو خمسة الآف عدوان، ما يعني أن وتيرة التصعيد قائمة، وكذلك عواملها المؤثرة.

وتجد تهديدات إسرائيل معناها في انعدام الرؤية السياسية في غزّة، وتخبّط رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، في استحقاقات داخلية سياسية، ولجهة ما يواجهه الاحتلال من تحدّيات عسكرية قتالية من حركة حماس غير مسبوقة، تعيق تحقيق أهداف الحرب، ولجهة حالة التوتر غير المسبوق بين واشنطن وتل أبيب على خلفية تأزم الحرب وتمدّدها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، من دون بروز أي مشروع سياسي تديره الأمم المتحدة. أما التهديدات التي يطلقها نصر الله، فقد لا تجد طريقها إلى التنفيذ، خصوصاً لجهة الانخراط الإيراني في أي مواجهة مفترضة، فقط التلويح بها لكسب أوراق جديدة في الضغط على الإدارة الأميركية الجديدة، فيما يمثل توقف الحرب «الكلمة السحرية» لوقف التصعيد والدخول في تسوية شاملة تتطلب اهتماماً دولياً.

واضحٌ أن لحزب الله مشروعه الخاص المنفصل عن المجتمع اللبناني، سيما حين يضعف الأخير، ويخلّ كثيراً في حيواته وأدواته، فيلعب الحزب دور السلطة من وراء غيتوات عازلة وبنرجسية قاطعة، وسط التماهي القائم على تبعية أطراف في السلطة لظاهرة باتت تقلق العالم بما تملكه من قدرات نافذة وفاعلة عسكرياً، فينتقل لبنان من خطر إلى خطر على شفير هاوية. وقد بدأت لحظة الحزب تؤتي ثمارها، فيتجاوز نصر الله «الخطوط الحمراء»، يحاول أن يحسّن أهدافه بشكل جيد للغاية، فيهدّد قبرص وعبرها المجموعة الدولية. ينسف النظام اللبناني وما يتعلق بالرأي العام، وتصير الأولويات نهب رياح الحرب. وعلى الرغم من التحوّل في البراغماتيات، (نزعة المحاصصة والانخراط في نظام الطائف والرغبة في تجاوز الانقسامات ومخاطبة أكبر عدد من اللبنانيين لتجاوز الواقع الشيعي من خلال الظهور بمظهر مختلف)، لم ينفصل الحزب تماماً خلال 25 عاماً عن الإسلاموية في نظرته إلى المجتمع اللبناني. ثمّ لينتقل حالياً إلى البيئة الدولية والسياق الإقليمي في الاستجابة الكليّة لمستوى آخر من حضوره خلف مناخات خطاباته في جزء من التصعيد الثيوقراطي «غير الليبرالي»، الذي يتمّ باسم فلسطين وباسم الصالح العام. وفي وقتٍ يهدد فيه بعض الشارع المسيحي بالفدرالية، ما عاد المسؤولون التنفيذيون في الحزب يخفون عدم تمسّكهم باتفاق الطائف في حملة ثقافية وإعلامية تعكس خصوصية الحزب الإقليمية، بالتماهي مع الحرس الثوري الإيراني (يقبض على معظم المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية، بما فيها مصلحة تشخيص النظام). يسعى الحزب لتحقيق مكاسب سياسية بعد الضرر الذي ألحقته به انتفاضة الاستقلال 2005، وانتفاضة 17 تشرين (2019)، كأفق حيوي لثقافة مدينيّة وخصائص المساحة على أرض أمان لطوائف مختلفة، بما في ذلك نبض لبنان مع فلسطين. ويعرف الجميع أن بين لبنان وإسرائيل صراع مصير طويلاً، ويدركون أن الشعب الفلسطيني يُرابط منذ قرن على خط المواجهة الأمامية ولا يزال، لا يدافع عن وجوده الوطني فحسب، بل هو يواجه خطراً يصيب كل أرض الجوار العربي. لكن من الخطأ في معرض دعم نضال الشعب الفلسطيني أن يذهب لبنان إلى تحميل نفسه أعباء حربٍ فوق ما تتحمل طاقته. ويعتبر المدافعون عن صيغة النظام، يعتبرون الحرب المقترحة «الشجرة التي تخفي الغابة» من التشكيل الجديد لعسكرة المجتمع في اعتداء غير مسبوق على «الفكرة اللبنانية»، أقصر الطرق نحو الحرب الأهلية. إحساس اللبنانيين بأنّ مثل هذه التصريحات تجعل بلدهم في غير مكانه الأصلي، وتُنذر بالأسوأ، ولا يجدون وسيلة لتنظيم أنفسهم للحماية من حرب ستتمكّن منهم أكثر وتهدّد مجتمعاتهم، ولا يملكون وسيلة للتخفيف من حدّة اندفاعة الحزب الذي ينظم نفسه لحربٍ يصرّ عليها، لأن إيران لا تريد أن تخسر جُبهة الجنوب، وفي تصعيد لحثّ حركة حماس على عدم التفاوض والتسوية، فيملأ نصر الله كل الوقت بأخبار الحرب، ولا يسمح للدولة ومؤسساتها بالعمل. والأخطر حين يعتبر أن أسلوب حياة اللبنانيين مستورد، وهم في واقعهم يواجهون غياب أي برنامج نهوض يلبّي حاجاتهم الأساسية، أو التعامل بجدّية مع خطة عملانية لاحتمالات حرب إسرائيلية، تأخذ بالاعتبار وضع كل المرافق الحيوية وخطّة السلامة في المطار والمرافئ، كما الوضع النقدي ودور الجيش في أي عملية محتملة، إلى أزمة اللجوء السوري.

> من الخطأ في معرض دعم نضال الشعب الفلسطيني أن يذهب لبنان إلى تحميل نفسه أعباء حرب فوق ما تتحمل طاقته

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads